

علاقة الارتباط بين الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة لصناعة

السياحة العراقية

[بحث تطبيقي]

The correlation between tourism agreements and modern trends in the Iraqi tourism industry (applied research)

أ. د. نافذ ابراهيم الأحمر

Dr. Nafez Ibrahim El Ahmar

nafelahmar@hotmail.com

نبراس عبد الحسن فيحان

Nibras abdulhasan faihan

nbrasabdulhassan76@gmail.com

كلية العلوم السياحية / الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: الاتفاقيات السياحية، الاتجاهات الحديثة لصناعة السياحة.

Keywords: Tourism agreements, modern trends in the tourism industry

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة لصناعة السياحة وتحديد مستوى الارتباط بين الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية، إذ تمثلت مشكلة البحث في حالة من عدم الوضوح والضبابية التي تعتري الاتفاقيات السياحية المنظمة للعمل السياحي في العراق وأن العمل في هذا الإطار لا يزال غير واضحاً ويفتقد للحالة المنهجية والعلمية التي يفترض أن تسود في مثل هذا الموضوع الحساس، اما فيما يخص الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة والسفر العراقية فتبرز المشكلة من خلال عدم توفر دراية كاملة للإدارات المسؤولة عن القطاع السياحي بشأن أبرز التطورات في هذه الصناعة، وماهي السبل التي يجب تبنيها في سبيل الوصول إلى حالة من الأداء السياحي يتم فيها الالتزام بالمعايير الحديثة المتطورة، ويمكن التوصل الى العديد من الاستنتاجات ومن اهمها ان موضوع عقد الاتفاقيات السياحية في العراق يتسم بتعدد الجهات وتداخل الصلاحيات بين أكثر من وزارة وهيئة ومؤسسة، وهو بالطبع ناشئ عن تأثير هذه الاتفاقيات على أكثر من صعيد وجانب أمني واقتصادي واجتماعي ودبلوماسي، وأن مثل هذا التداخل يتطلب الكثير من جهود التنسيق والتواصل والتعاون بشكل يضع الأولوية لتطوير القطاع السياحي وعقد اتفاقيات لها من الآثار الإيجابية الكثير، كذلك أثرت حالة التذبذب التي مر بها الجهاز التنظيمي المسؤول عن القطاع السياحي، بين هيئة ووزارة ومؤسسة، على شكل ومستوى ومضمون الاتفاقيات السياحية التي عقدت على مدى مراحل زمنية متعاقبة وبالتالي افتقد القطاع إلى اتفاقيات رصينة مع دولة متقدمة سياحياً، واقتصرت معظم الاتفاقيات المبرمة مع دول إقليمية على نشاطات سياحية محدودة مثل نشاط السياحة الدينية. ومما سبق توصل اليه البحث الى توصيات عديدة من اهمها ضرورة بناء شكل إداري مستقل وواضح ضمن الجهاز الحكومي يكون مسؤولاً عن الاتفاقيات السياحية وتكون من مسؤوليته بناء الخطط واقتراح البرامج والاستراتيجيات الخاصة بعقد الاتفاقيات السياحية

ورفعها إلى الجهات الحكومية المختلفة، وكذلك العمل على اختيار الوفود المفاوضة وفق معايير مهنية وادخالهم في دورات تدريبية تسبق العملية التفاوضية يتم من خلالها تزويدهم بالمهارات والمعارف المتعلقة بفهم النشاط السياحي وتفاصيله العامة في سبيل خلق فاعلية لفرق التفاوض خلال العملية التفاوضية تؤدي إلى تحقيق الفائدة الأكبر للنشاط السياحي العراقي.

Abstract

The research aims to identify tourism agreements and modern trends in the tourism industry and determine the level of correlation between tourism agreements and modern trends in the Iraqi tourism industry. The problem of the research was represented by a state of lack of clarity and ambiguity that plagues the tourism agreements regulating tourism work in Iraq, and that work in this framework is still not it is clear and lacks the methodological and scientific situation that is supposed to prevail in such a sensitive topic. As for the modern trends in the Iraqi tourism and travel industry, the problem arises through the lack of complete knowledge of the departments responsible for the tourism sector regarding the most prominent developments in this industry, and what methods should be adopted. In order to reach a state of tourism performance in which modern, advanced standards are adhered to, many conclusions can be reached, the most important of which is that the subject of concluding tourism agreements in Iraq is characterized by the multiplicity of parties and overlapping powers between more than one ministry, agency and institution, which of course results from the impact of these agreements on More than one security, economic, social and diplomatic level and aspect, and such overlap requires a lot of coordination, communication and cooperation efforts in a way that gives priority to developing the tourism sector and concluding agreements that have many positive effects. The state of fluctuation that the regulatory body responsible for the tourism sector has gone through has also affected the Authority. Ministry and institution, in the form, level and content of tourism agreements concluded over successive stages of time. Consequently, the sector lacked solid agreements with a developed tourism country, and most of the agreements concluded with regional countries were limited to specific tourism activities such as religious tourism activity. From the above, the research reached many recommendations, the most important of which is the necessity of building an independent and clear administrative form within the government apparatus that is responsible for tourism agreements. Its

responsibility is to build plans and propose programs and strategies for concluding tourism agreements and submit them to the various government agencies, as well as working to select negotiating delegations according to professional standards. They are included in training courses that precede the negotiation process, through which they are provided with skills and knowledge related to understanding the tourism activity and its general details in order to create effectiveness for the negotiation teams during the negotiation process that leads to achieving the greatest benefit for the Iraqi tourism activity.

المقدمة:

يمكن اعتبار النشاط السياحي واحداً من أهم القطاعات المحركة لاقتصادات الكثير من الدول، فضلاً عن أنه يعد بمثابة مؤشراً غاية في الأهمية لحالة التطور في العلاقات الدبلوماسية، وواحد من أهم الدلائل على مستوى متانة الأواصر التي تربط الدول بمحيطها الاقليمي والدولي، من هنا جاءت الدراسة الحالية لتبين مستوى أهمية وتأثير هذا المتغير (الاتفاقيات السياحية الدولية) في تطور القطاع السياحي عموماً، وفي دولة مثل العراق على وجه التحديد. ولم يكن الاهتمام الدولي بالمنشآت السياحية أو بأحد أصنافها قد ظهر في مدة متأخرة، بل يجد أساسه في اتفاقيات مّرت عليها مدد ليست بالقصيرة، وهي تكشف اهتمام الدول بهذا القطاع، ففي عام 1869 تجمع أصحاب الفنادق ذات الطابع العالمي في اتحاد دولي باسم " الاتحاد الدولي للفندقيين"، كان هدفه تقوية العلاقات بين أصحاب الفنادق الأعضاء في الاتحاد والتشجيع على عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، بما يوفر أفضل خدمات للزبائن، وعلى صعيد العراق فبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي شَهدتها القطاع السياحي من خلال التغيرات في الجهات الإدارية المرتبطة بها والمشرفة عليه، من هيئة إلى مؤسسة إلى وزارة، إلا أنها جميعاً عمدت إلى عقد عدد من الاتفاقيات مع الدول الإقليمية وبعض دول العالم التي من شأنها أن تنظم حركة السياحة والسفر بين العراق وتلك البلدان.

المبحث الأول / الاطار المنهجي للبحث

1- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع الذي تنتمي اليه المتغيرات المبحوثة بالذات مع العديد من الازمات الاقتصادية التي يمر بها العراق والناشئة أساساً من حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، واعتماده على قطاع وحيد (القطاع النفطي) باعتباره المصدر الرئيس للإيرادات، بالتالي أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعاني من حالة من عدم الاتزان، لذا فإن القطاع السياحي ومع ما يمتلكه العراق من إمكانيات سياحية متنوعة، يعد الحل الأبرز لترسيخ حالة من التنوع في مصادر الدخل بما يؤمن مستوى من الاستقرار الاقتصادي.

2- مشكلة البحث: ويمكن التعبير عن المشكلة بالتساؤلات التالية:

- 1- ما مستوى تأثير الاتفاقيات السياحية التي يبرمها العراق مع الدول المختلفة في تطوير صناعة السياحة والسفر العراقية وفقاً لأهم الاتجاهات الحديثة في هذه الصناعة؟
- 2- إلى أي مدى تتوفر لدى الإدارات المسؤولة عن القطاع السياحي صورة متكاملة عن المعايير التي يتم اعتمادها في عملية إبرام الاتفاقيات السياحية؟
- 3- ما مستوى تبني الجهات المشرفة على القطاع السياحي للآليات والأطر المنهجية في عمليات عقد الاتفاقيات السياحية؟
- 4- ما أبرز الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة و السفر العراقية التي يمكن تطويرها عبر التركيز على عمليات عقد الاتفاقيات السياحية وفق الأسلوب العلمي؟
- 3- **فرضية البحث:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاتفاقيات السياحية المبرمة وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
 - 1-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مراحل عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
 - 2-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبررات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
 - 3-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين فوائد عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
 - 4-1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متطلبات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
- 4- **هدف البحث:** يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:-
 - أ- التعرف على الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة لصناعة السياحة.
 - ب- تحديد درجة وطبيعة علاقة الارتباط بين الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
- 5- **الحدود المكانية والبشرية:**
 - **الحدود المكانية:** وتشمل عدد من الوزارات والجهات المعنية بالاتفاقيات السياحية وصناعة السياحة العراقية، والمتمثلة بوزارة السياحة والآثار ووزارة الخارجية (دائرة حقوق الانسان)، وهيئة السياحة بشكل عام وقسم الاتفاقيات الدولية تحديداً.
 - **الحدود البشرية:** وتشمل القيادات والإدارات العاملة في المواقع المشار إليها في النقطة أعلاه باعتبارها المسؤولة عن تحديد الخطوط العامة للاتفاقيات المختلفة فضلاً عن مسؤولية وزارة السياحة والآثار وهيئة السياحة عن إدارة القطاع وصناعة السياحة في العراق.
- 6- **الاساليب المستخدمة في البحث:** عمدت الباحثة إلى تبني الاسلوب الاستقرائي للتوصل الى النتائج المرجوة:

أ- الجانب النظري: شملت المصادر المعتمدة في هذا الجانب الكتب العربية والأجنبية، والدوريات والأطاريح والرسائل الجامعية العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، فضلاً عن البحوث والمقالات المختصة بالاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت).

ب- الجانب العملي: استندت الدراسة في جانبها العملي إلى الأساليب الآتية في جمع المعلومات:-
• الاستبانة

• المقابلات الشخصية

• الزيارات والمشاهدات الميدانية

المبحث الثاني / الاطار النظري

اولا- تعريف الاتفاقيات السياحية: هنالك العديد من التعريفات المتاحة لمفهوم الاتفاقية: عرفت المادة 1/2 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الاتفاقية بأنها "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، حيث تضمنته وثيقه واحده أو وثيقتان مُتصلتان مهما كانت تسميته الخاصة"(مشورب، 2013 : 15). تعريف الاتفاقية من الناحية الفقهية بأنها "الاتفاق الدولي المعقود بين أشخاص القانون الدولي العام في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر، ومهما كانت تسميته الخاصة "(الجشعبي ، 2014 : 59)، وعرف (الجابري، 2015 : 34) الاتفاقية على انها " اتفاق دولي بين دولتين أو أكثر موثق ومكتوب ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر أياً كانت التسمية التي تطبق عليه " وعليه يتبين أن الاتفاقية تتمثل في كونها:

أ - اتفاق بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي.

ب- الاتفاقية اتفاق مكتوب.

ج - الاتفاقية يتم إبرامها وفقاً لأحكام القانون الدولي.

د- الاتفاقية تنتج آثاراً قانونية.

لذا يمكن تعريف الاتفاقية السياحية اجرائياً على انها "الاتفاق بين جهتين أو أكثر مسؤولة عن النشاط السياحي في أكثر من بلد والتي يتم على أساسها وضع الاطر المنظمة لتبادل النشاط السياحي بشكل يشمل انتقال السياح والخدمات ورؤوس الأموال والخبرات والوسائل الاعلامية وغيرها من الفعاليات التي تخدم القطاع السياحي في كل من الأطراف المشتركة في الاتفاقية".

ثانياً- أهمية الاتفاقيات السياحية: يعتبر الكثير من المعنيين بالعمل السياحي أن الاتفاقيات السياحية في إطارها العام تحتل مكانة مميزة في الفكر التخطيطي السياحي المتطور، وذلك لما لها من أهمية بالنسبة لكافة الأطراف المتفقة، وليست لطرف دون الآخر ويمكن بيان أهمية الاتفاقيات السياحية في النقاط التالية(49: 2001, Abugattas Majluf)

(Lee S. et al, 2019: 12) (Holecek and Singh , 2011 : 399) (فوزي ، 2004: 20)

- 1- مع اتساع نطاق العمل السياحي وتطور مستوى الخدمات ودخول المنظمات السياحية العابرة للحدود مثل السلاسل الفندقية وغيرها، تبرز أهمية تنظيم العمل السياحي بأطر دولية وليست محلية من خلال وضع مسارات قانونية ضابطة للأداء ومحددة لحقوق والتزامات كل طرف.
- 2 - دخول القطاع السياحي بشكل كبير وشامل في أطر التطور التقني الأمر الذي ألغى الحدود بشكل فعلي، وحمل معه صيغاً جديدة من التعاملات المالية وطرق الحجز التي تتبنى الصيغ الرقمية، ما يستوجب وجود هياكل قانونية محددة لآليات تلك التعاملات غير التقليدية.
- 3 - تطور مستوى العمل في الخدمات السياحية من خلال برامج لفعاليات غير التقليدية، وتشمل في واقعها انتقال الأفراد في رحلات لأكثر من بلد في سبيل ممارسة فعاليات مستحدثة، الأمر الذي يبرز أهمية الاتفاق الذي يمكن أن ينظم شكل البرامج والرحلات التي تمتد لمساحات وبلدان متعددة.
- 4- أدرك معظم الشركاء العالميين (من القطاعين العام أو الخاص) في قطاع السياحة منذ عقود أن تنمية السياحة على المستوى العالمي تتطلب قواعد ومبادئ ملائمة تساهم في حماية الشعوب المضيفة والسياح والموارد الطبيعية والبيئة والتراث.
- 5- تنوع أصحاب الشأن المعنيين بقطاع السياحة والنشاطات القائمة ذات الصلة من إدارات قطرية أو إقليمية أو محلية وعاملين في مجال النقل، وتأمين الإقامة، وتنظيم النشاطات للسياح إلى جانب إدارة المساحات والتسويق، الخ.. وهو ما يضاعف أهمية الاتفاقيات السياحية.
- وترى الباحثة أنه وعلى صعيد البيئة العراقية فإن العمل بمنهج الاتفاقيات أمر تتضاعف أهميته، وذلك بفعل حالات التذبذب التي مر بها القطاع على مدى فترات زمنية مختلفة، وكنتيجة لعدم الاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يلقي بظلاله على القطاع السياحي، بالتالي فحاجة القطاع ماسة لإبرام اتفاقيات منظمة للعمل، وتساهم في الحفاظ على حقوق المنظمات العاملة فيه، فضلاً عن أهميتها في فتح أسواق جديدة وتنشيط فعاليات مختلفة وعدم الاقتصار على نوع محدد من النشاطات السياحية.

ثالثاً- الفوائد المترتبة على عقد الاتفاقيات السياحية: إن الاتفاقيات التجارية والاقتصادية عموماً، والسياحية منها على وجه التحديد، تساهم بشكل كبير في نمو العلاقات التجارية الدولية في ظل الآليات المتنوعة التي تحكم نشاطها، لذلك سوف يترتب على دخول القطاع السياحي العراقي في عمليات التواصل والاتفاق مع القطاعات العاملة في الدول الأخرى لتحقيق العديد من المكاسب التي يمكن أن تؤثر ايجاباً على اقتصاد العراق، ويمكن ايجاز هذه الفوائد والمكاسب بالاتي: (مريم، 2015: 39) (وفا، 2005: 194) (عيساني ومولحسان، 2015: 492) (Tsegaye Sinclair, 2011: 63)

- 1- تعزيز القدرة التنافسية للخدمات السياحية الوطنية في الأسواق الدولية ما يتيح للصناعة فرصة التوسع في شكل ونوع ومستوى تلك الخدمات.

- 2- حماية السائح العراقي والشركات السياحية العراقية من الاجراءات التعسفية التي قد تفرضها الدول الاجنبية حيث تتيح الاتفاقيات، من خلال الشروط المتبادلة ومبدأ المعاملة بالمثل، الفرصة أمام الحركة السياحية الى مغادرة تجاوز العديد من القيود التي قد تفرض على حركة السياح العراقيين.

3- ضمان عدم التمييز ضد الشركات السياحية العراقية بموجب مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية، وبهذا سنضمن أن الشركات العراقية لن تعاني في حال احتياجها للعديد من مستلزمات العمل السياحي، مثل استيراد التقنيات المختلفة كما هو الحال في برامج الحجز الالكتروني وغيرها من مستلزمات العمل، فمن خلال ابرام الاتفاقيات سيتم إعفاء الشركات السياحية العراقية من الكثير من القيود، فضلاً عن خفض تكاليف تلك المستلزمات في حال إبرام التعاون التجاري، الأمر الذي سينعكس في مستوى الأداء بالنسبة للمنظمات السياحية والفندقية العاملة.

4- تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الجديدة والتوسع الاستثماري، وهو الأمر الذي يعتبر القطاع السياحي العراقي بأمس الحاجة إلى تفعيله.

وترى الباحثين أن القطاع السياحي العراقي بأمس الحاجة إلى مثل تلك الفوائد المشار إليها. فالقطاع بحاجة حقيقية إلى الانفتاح على التجارب العالمية التي تضمنها عملية عقد الاتفاقيات السياحية، فمن خلال رفع القيود والتعاون المشترك سيتسنى للشركات العاملة في القطاع فتح أسواقاً جديدة واستيعاب قوى العمل والآليات التنافسية والبرامج الحديثة بما يدخل صناعة السياحة العراقية في مساحات جديدة أكثر تطوراً تسهم في رفع مستوى الأداء ليازي طبيعة ومستوى معايير الخدمات المقدمة في الشركات والمنظمات العاملة في صناعة السياحة والسفر في الدول المتقدمة على المستوى الإقليمي، على أقل تقدير إن لم نقل العالمية منها.

رابعا- متطلبات عقد الاتفاقيات السياحية: إن عملية الدخول في اتفاقية بأطر عامة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو بأي شكل عام يستوجب أن يتمتع أي طرف فيها بكونه يمتلك عدداً من السمات التي تمكنه من التفاوض من موقع قوة مع الطرف أو الأطراف الأخرى، وفي حال كان الطرف الأضعف فإن الاتفاقية لن تعود عليه بالفائدة بقدر استفادة الاطراف الأخرى منها، لذا فإنه في القطاع السياحي هنالك عدداً من المتطلبات الواجب أن يستوفيها الاقتصاد العراقي عموماً، والقطاع السياحي منها على وجه الخصوص، لتحقيق المنفعة القصوى من عملية الاتفاق، وتبين النقاط التالية المتطلبات التي وردت في الأدبيات المشار إليها ولكن مع توظيفها بما يتسق والبيئة الاقتصادية والسياحية العراقية بحسب ما تراه الباحثين: (العبيدي ، 2010 : 98) (Eric G. E , 2011 : 59) (R . Harris , 2002 : 45) (Heesup Han et al , 2019 : 4)

1- **معالجة الاختلالات الهيكلية:** تسم القطاع الاقتصادي العراقي بكونه قطاعاً ريعياً أحادي القطاع يعتمد بشكل أساس على النفط باعتباره المصدر الأول للإيرادات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد عرضة للاهتزاز بفعل أي أزمة من الممكن أن تصيب القطاع النفطي على المستوى العالمي والاقليمي، وبالتالي فإن تنويع مصادر الدخل والتي في صادراتها السياحة هو أحد أهم المعالجات لحالة الاختلال تلك، وبالتالي فإنه أمر يعظم من الحاجة إلى إبرام اتفاقية منشطة للقطاع السياحي.

2- **توسيع قاعدة النشاطات السياحية:** يعد القطاع السياحي العراقي وعلى الرغم من اتساع قاعدة الامكانات ومواقع الجذب السياحي وتنوعها، ألا أنه لايزال يعتمد على أنشطة وفعاليات محدودة. وهو ما يتضح في تركيز الاتفاقيات السياحية على نشاط السياحة الدينية وهو ما يضعف من قدرة العراق

التفاوضية ويحدد الخيارات الخاصة بالدول التي يمكن عقد الاتفاقيات السياحية معها، لذا يتوجب إحداث تطوير شامل لكل أشكال النشاط للدخول في اتفاقيات متعددة ومتنوعة الأهداف.

3- تفعيل المناخ الاستثماري : إن أحد أهم الفوائد المترتبة على إبرام الاتفاقيات هو فتح المجال أمام الاستثمار الاجنبي واستيعاب رؤوس الأموال للعمل في القطاع السياحي العراقي والاستفادة من مستوى التجارب الخاص بالشركات والأفراد ، وبالتالي لتعظيم تلك الفائدة يتطلب بناء القاعدة والبيئة الاستثمارية الملائمة لجذب رؤوس الأموال وإنشاء المشاريع الاستثمارية السياحية الكبرى على غرار الكثير من التجارب الاقليمية .

4- تفعيل الدور الاعلامي والتسويقي: لابد أن يتم رفع مستوى الأداء الاعلامي والتسويقي للجهات الرسمية المسؤولة عن القطاع السياحي والجهات الأخرى التي هي على تماس بهذا القطاع ومنها الملحقيات والممثلات والسفارات وغيرها من الأجهزة، لأنه من دون جهد تسويقي وإعلامي حقيقي يرفع من مستوى شهرة الموقع السياحي العراقي لن يتمكن العراق من الدخول بشكل قوي وفاعل في عملية التفاوض لإبرام اتفاقيات سياحية متميزة ، ومن دون هذا النشاط الاعلامي لن تهتم الكثير من الدول بالاتفاق مع العراق. ويرى الباحثين أنه يمكن إضافة عدد من المتطلبات إلى النقاط المشار إليها أعلاه، منها توسيع قاعدة العرض السياحي مثل انشاء مرافق الايواء السياحي الكبرى ومواقع الترفيه وغيرها من عناصر العرض لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السياح لتحقيق الفائدة القصوى من الاتفاقيات المبرمة، فضلاً عن ذلك يستوجب من الجهات المسؤولة رفع مستوى الكفاءة الخاصة بالموارد البشري العامل في القطاع السياحي من خلال سياسات التدريب وتزويد العاملين بالمهارات اللازمة في سبيل التوافق مع طبيعة السائح القادم وبما يضع العراق في موقع متمكن في عملية إبرام الاتفاقيات.

خامساً. نماذج من الاتفاقيات السياحية العراقية: واجهت الباحثين صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة عن طبيعة وتفاصيل الاتفاقيات السياحية التي أبرمها العراق، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أولها عدم استقرار الشكل التنظيمي للجهاز الاداري المسؤول عن القطاع السياحي إذ أن تذبذب مستوى التشكيل من مصلحة المصايف إلى مؤسسة إلى هيئة، ثم الغيت لتلحق بوزارات مختلفة، ثم أعيد تشكيل الهيئة، وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار جعلت من الصعوبة بمكان تتبع الشكل الذي اتخذته الاتفاقيات السياحية على مر العقود، فضلاً عن صعوبة عملية التوثيق بفعل حالة عدم الاستقرار المشار إليها، وعلى الرغم من ذلك حدد الباحثين عدداً من الاتفاقيات السياحية التي أبرمت خلال فترات زمنية متعاقبة وكما يلي:

أ- بدءاً عقد العراق اتفاقاً مع الجمهورية التركية موقع في عام 1966 و تمت المصادقة عليه في عام 1967، وقد جاء في المادة 1 منه "إن الحكومتين تعيران أهمية خاصة للتخفيف من اشكاليات السفر وإلى التعاون في مجال المواصلات والنقل والدعاية السياحية الجماعية، بالإضافة إلى توحيد الانظمة المتعلقة بالسياحة وبالمؤسسات والمنشآت السياحية، وكذلك تبادل المعلومات بخصوص الخبرات المكتسبة في علم السياحة"، وبذلك فإن هذا الاتفاق قد أهتم بالسياحة والمنشآت السياحية

من خلال توحيد الأنظمة المتعلقة بها وتبادل الخبرات سواء كانت هذه الخبرات تتعلق بالأمور الفنية والإدارية أم تتعلق بأمن المنشآت السياحية (الحسيني، 2019 : 22).

ب- عقد العراق اتفاقية تعاون سياحي بعنوان (اتفاق التعاون السياحي بين الجمهورية العراقية وايران) في طهران 1977 إذ تعهد الطرفان باتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل تشجيع الحركة السياحية بين البلدين وتسهيل إجراءات الزيارات السياحية للتخفيف من شكليات السفر، ومنح السمات لسياح البلدين على أن يراعي في ذلك القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين، نلاحظ أن هذه الاتفاقية قد نصت على تشجيع الحركة السياحية وتسهيل إجراءات السياح على أن يراعى فيها القوانين والأنظمة، وبذلك فإنها تؤكد على ضرورة الالتزام بالقوانين السياحية وقوانين المنشآت السياحية وما تتضمنه من التزامات لحماية السياحة والمنشآت السياحية (جريدة الوقائع العدد 2624) ت- عقد العراق اتفاقية تعاون سياحي مع الجمهورية الفرنسية في باريس عام 1980، وقد جاء في الاتفاقية ضرورة أن يبذل الطرفان الجهد لتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين البلدين في مجالات المنشآت السياحية والسكن السياحي والتخطيط الإقليمي، والنقل والمواصلات لأغراض السياحة والتعليم المتخصص، ويشجعان بصورة عامة كل أشكال التعاون التقني المتعلق بالسياحة التي يرى الطرفان المتعاقدان فائدتهما، وبذلك يلتزم الطرفان بتبادل المعلومات وكذلك الخبرات المتعلقة بالمنشآت السياحية والسكن السياحي والنقل والمواصلات سواء كانت معلومات فنية أو إدارية أو أمنية للحفاظ على المنشآت السياحية، ما يكشف مدى رغبة البلدين في حماية وتطوير المنشآت السياحية انطلاقاً من وعيهما بأهمية المنشآت (جريدة الوقائع 2786).

سادساً- تعريف الاستثمار السياحي، عرف الاستثمار السياحي على أنه " استغلال للموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، جعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج والإعلام " (السمان ، 2019 : 23). كما عرفه (العاني، 2019:15) على أنه "القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال الخدمات السياحية من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية، وتقديم أفضل الخدمات في مجال السياحة المختلفة مثل "الفنادق السياحية والمطاعم ووسائل الترفيهية المختلفة، إضافة إلى تشييد الطرق والنقل وإلى إعداد ملاك متخصص وكفوء في مجال الخدمة السياحية". ويرى الباحثين أنه يمكن تعريف الاستثمار السياحي إجرائياً على أنه "توظيف الموارد المالية والاقتصادية بشكل عام في تطوير قاعدة النشاط السياحي ورفع مستوى الخدمات السياحية والفندقية المقدمة من خلال بناء مشاريع الايواء والمواقع الترفيهية والسياحية، والعمل على رفع مستوى الكوادر السياحية العاملة للوصول بقطاع السياحة و السفر إلى تحقيق مستوى عالٍ من معايير الأداء العالمية".

سابعاً- خصائص الاستثمار في صناعة السياحة، للاستثمار في صناعة السياحة الكثير من السمات والخصائص الذي يميزه عن الاستثمار في مجالات وصناعات أخرى، وذلك بفعل طبيعة خصائص وسمات الصناعة المتفردة ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك السمات في النقاط التالية:

(Kim&Lee,2005:107)(Cárdenas-Garciaetal,2015:204)(Fauzel et al,2017:1044)

أ- الحاجة إلى مبالغ ضخمة في عملية الاستثمار في المشاريع السياحية لكون أغلبها يتضمن إنشاءات ضخمة عقارية وأبنية حديثة ذات تكاليف عالية تضم تكلفة الأراضي السياحية وكثرة المضاربين عليها، والاعتناء بواجهة المنشآت والفنادق والأثاث والديكور ما يزيد من تكاليف الاستثمار.

ب- يتسم المشروع السياحي بطول الفترة الزمنية اللازمة لإتمامه والتي قد تصل إلى عدد من السنوات في الدراسة والإنشاءات والدعاية والترويج وغيرها حتى يؤتي المشروع ثماره ويبدأ بإعطاء العائد، ويتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي لا تتوفر في السوق المحلي، مع تعرضها إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي محلياً وعالمياً.

ت - تأثر الاستثمارات السياحية بظاهرة الموسمية، حيث أن موسمية الطلب السياحي تؤدي بالنتيجة إلى عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأشغال على مدار السنة، ومن ثم عدم تمكّنها من تحقيق أرباح مرتفعة.

ث - يرى المختصون في مجال الاستثمارات السياحية أن قرار الاستثمار في هذا المشروع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض النسبي للعائد الصافي من الاستثمارات في المشاريع السياحية الفندقية والذي يتراوح ما بين (10 %-15 %)، وهذا ما لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع.

ج - يمتاز المشروع السياحي باعتماده الكثيف على عنصر العمل، إذ يعد جزءاً من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة إحلال الماكنة على عنصر العمل، إذ يبقى عامل الخدمة هو الأساس في تقديم الخدمة السياحية.

ح - يتسم العمل الاستثماري السياحي في أي بلد بقدرته على التأثير وبشكل كبير في فائض الصادرات، فنجاح السياحة يعني ضمان تحقيق الطلب السياحي الأجنبي الوافد إلى البلد، مع تقليل الحاجة لسفر المواطنين للخارج، ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من العوائد السياحية مع تخفيض الاتفاقات السياحية ما يحافظ على العملة الصعبة ودعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

خ - يتسم الاستثمار في قطاع السياحة والسفر بأنه حسّاس للكثير من العوامل البيئية المؤثرة وبشكل فاعل على تفاصيل وعمليات الاستثمار المختلفة .

ويرى الباحثين أن مثل هذه السمات تفرض على الجهات الرسمية المسؤولية عن صناعة السياحة والسفر الثقيف باتجاه تفعيل الآليات الاستثمارية لدفع حركة القطاع باتجاه الأفضل، وباعتبار الحل الاستثماري على مختلف أشكاله يمثل الحل الأفضل لتلك الجهات لبناء ركيزة لنهضة سياحية حقيقية وبشكل فاعل.

ثامناً-أنواع الاستثمارات في صناعة السياحة: يمكن أن يأخذ الاستثمار في صناعة السياحة أشكالاً متعددة يمكن لأي جهة مسؤولة أو دولة تبني الأفضل منها، ويمكن بيان أبرز تلك الأنواع في النقاط التالية:

أ- الاستثمار السياحي المباشر: يشير الاستثمار السياحي المباشر إلى عملية توظيف أموال غير وطنية يملكها أفراد من جنسيات أجنبية وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وبحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق، وهم الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه، أما عن كون الاستثمار سياحي فهو أن يكون توظيف الأموال في قطاع السياحة، فالمستثمر يقدم رأس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة الأخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية والإثارية والتاريخية والدينية، وطالما هو استثمار فهو ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل وقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً واضحاً وكبيراً في هذا النوع من الاستثمار (Kim, M, 144 : 2019)، وللاستثمار الأجنبي مكونات ثلاثة هي الآتي:

- رأس المال الممتلك: (Equality capital) وهو مبلغ رأس المال الذي يستثمره المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة في مشروع في دولة أخرى هي غير الدولة التي ينتمي إليها، وقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عندما يمتلك المستثمر ما نسبة 10% أو أكثر من رأس مال الشركة المساهمة، أو ما يساوي النسبة في الشركة غير المساهمة، إلا أن بعض الدول المضيفة للاستثمار تحدد هذه النسبة كما هو في فرنسا التي حددتها بنسبة 20% تخوفاً من تحرر رأس المال الأجنبي داخل فرنسا، في حين خلت قوانين الكثير من الدول من تحديد لهذه النسبة كما هو الحال بالنسبة للقانون المغربي، وهذا يتيح لرأس المال الأجنبي التحكم بإدارة المنشآت التي يملكها على حساب المصلحة الوطنية. وفي بعض الدول العربية تسمح قوانينها بالاستثمار والتملك في أراضيها (Nguyen, 2021: 16)

- إعادة استثمار الأرباح (Reinvested earning)، أي أن الأرباح التي تتحقق يتم توزيع جزءاً منها على المساهمين وتسمى (Dividends) يتم توزيعها على عدد الأسهم فيحصل كل مساهم على مقسوم أرباح بعدد الاسهم التي يمتلكها مضروباً بحصة السهم الواحد ويسمى (DPS)، أي مقسوم أرباح للسهم الواحد، أما الجزء المتبقي فيسمى أرباح محتجزة أو غير موزعة (Retained earnings) وهذا الجزء هو الذي يسمح بإعادة استثماره وبحسب ما تسمح به التشريعات القانونية ومنها قوانين الاستثمار (Sinclair M, 1998: 46).

- المديونية (Debt) وهو ما تقوم به الشركة من استدانة أي الحصول على التمويل من مصادر تمويل خارجية من غير الدولة المضيفة للاستثمار، وكذلك الاقراض الذي يجري بين الشركة الأم وفروعها (Snyman, J. A., Saayman, M, 2009: 52)

ب - الاستثمار السياحي غير المباشر: يمكن للمستثمر أياً كان عربياً أو أجنبياً أن يشارك في توظيفات أمواله في البلد المضيف، كأن يكون في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو قروض لشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة ويسمى هذا النوع من الاستثمار استثمار غير مباشر أو استثمار أجنبي محفزي (Foreign Portfolio Investment)، ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى إقامة المنشآت السياحية في المواقع الإثارية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص العراقي

وطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية داخل العراق أو خارجه وبالتالي تمكين المستثمر العربي أو الأجنبي المساهمة في استثمارات هذه الشركات من أجل دعم قطاع السياحة العراقي، وذلك بامتلاك الأوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار، ويشار إلى أن هذا الاستثمار قصير الأجل لأن المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع، لكن يعني، دخول مالك جديد هو المستثمر الذي أشتري ما باعه المستثمر السابق وغالباً ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية

(Muhammed Atif Nawaz,2016:583)، ويرى الباحثين أنه يتوجب على الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة والمعنية بالشأن السياحي وضع معايير لاختيار النوع الأنسب من الاستثمارات السياحية والمنسجم مع طبيعة البيئة العراقية والقوانين المعمول بها لتفعيل النشاط الاستثماري، فمثلاً يتوجب تحديد فيما إذا كانت القوانين العراقية تسمح للمستثمر بتملك الأرض والعمل على تحديث البيئة التشريعية ووضعها بشكل ينسجم مع استراتيجيات الاستثمار المزمع اتباعها، بالتالي فإن استقطاب الأنواع المختلفة هو أمر رهين برؤية وفكر الادارة العامة للقطاع الاقتصادي العراقي عموماً والسياحي منه على وجه الخصوص.

تاسعا. الوجهات السياحية الذكية والتنافسية في صناعة السياحة: يشير المختصون في تكنولوجيا المعلومات لأحدث التطورات في الوضع الإلكتروني من خلال الآليات المرتبطة بذلك أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات والمستخدم لأكساب ومعالجة التحليل والتخزين والاسترجاع ونشر وتطبيق المعلومات، أن لها أثراً عميقاً على إدارة صناعة السياحة والسفر من خلال تمكين التعاون الفعال داخل الصناعة ومن خلال تقديم أدوات للعولمة كأداة تجارية، تعد تكنولوجيا المعلومات مساهماً رئيسياً في القدرة التنافسية للقطاع السياحة والسفر على النحو التالي (عبادي وزهواني، 2019 : 5).

• إنها توفر فرص عمل وإدارة جديدة.

• يمكن تطبيقها استراتيجياً لاكتساب ميزة تنافسية.

• تحسين الإنتاجية والأداء.

• تسهيل طرق جديدة للإدارة والتنظيم.

• تطوير أعمال جديدة .

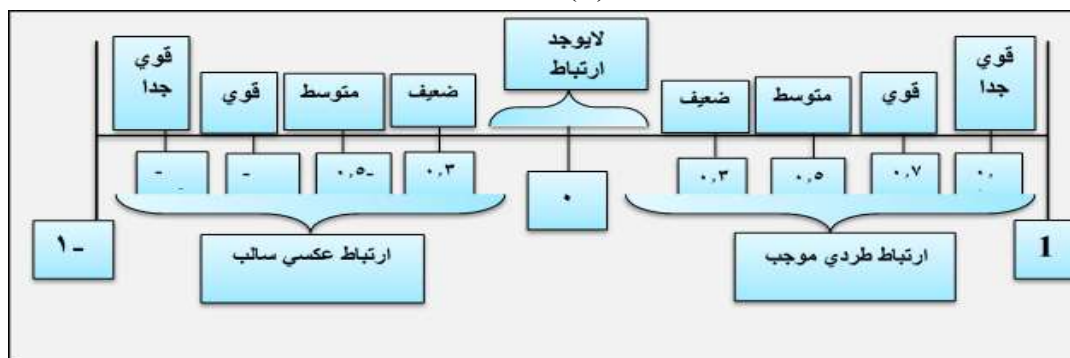
من خلال النقاط الواردة في هذا المحور يرى الباحثين أن العمل في صناعة السياحة العراقية لم يعد بإمكان القائمين عليه تجاهل حالة التطور التقني الهائل الذي شكل صورة انتاج وتقديم واستهلاك الخدمة السياحية والفندقية على مستوى العالم بأسره، وبالتالي فإن الانكفاء والتفوق على البرامج والآليات التقليدية في العمل السياحي والفندقي هو محكوم بالفشل حتماً لذا يتوجب على الإدارات العاملة في القطاع أن تتجه بشكل حثيث لاستقطاب قوى التكنولوجيا وبشكل فاعل وحقيقي، وعلى الرغم من تبني بعض الشركات السياحية العراقية لآليات التكنولوجيا الرقمية مثل برامج الحجز الإلكتروني أو بطاقات السفر والدفع الذكية، إلا أن صناعة السياحة العراقية لاتزال مبتعدة عن التبني

الفعلي للعمل الالكتروني والرقمي على نطاقه الواسع، فمثلاً تفتقد الفنادق العراقية للكثير من الآليات والبرامج على مستوى انتاج الخدمات وتبني الآليات الالكترونية وغيرها من عناصر الانتاج الحديث، كذلك تفتقد الصناعة للمؤسسات التقنية في عمليات الرقابة والاعمال المالية مثل سوق اوراق مالية يعتمد الوسائل التقنية يتمكن من خلالها المدراء والباحثون مراقبة مستوى الأداء المالي لأسهم شركات السياحة والفنادق وغيرها من الوسائل التقنية التي بالفعل في حال تفعيلها يرتفع الأداء العام، ويتطلب ذلك رفع مستوى الكادر العامل لتتحول القوى العاملة في صناعة السياحة إلى قوى عاملة ماهرة تفهم الآليات التقنية وقادرة على التعامل معها، كل ذلك هو من ضمن الاتجاهات الحديثة الواجب على الجهات المسؤولة أن توليها الاهتمام الأكبر.

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

اولا- اختبار فرضيات علاقات الارتباط لمتغيرات الدراسة: إن اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة هو من أجل تحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ويشير معامل الارتباط إلى معرفة مستوى درجة الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة والتابعة وتكون قيمة معامل الارتباط (r) بين $(-1, 1)$ إذ كلما كانت قيمة (r) قريبة من (1) دل على وجود علاقة إيجابية بدرجة ارتباط قوي، وكلما كانت قيمة (r) قريبة من (-1) دل على وجود علاقة سالبة للدلالة على العلاقة العكسية بدرجة ارتباط قوي (Cohen, 1997:199)، فإن المستوى المقبول لمعامل الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) عند مستوى ثقة (95%) أو عند مستوى معنوية (0.01) عند مستوى ثقة (99%) لقبول الفرضية وأدنى من هذا المستوى للقيمة تكون العلاقة ضعيفة أي رفض الفرضية لعدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين، ومن أجل تقييم مستوى الارتباط بين المتغيرات يمكن تصنيف قيم معامل الارتباط إلى مستويات عدة (ضعيفة ومتوسطة وقوية) سواء كانت القيم موجبة أو سالبة، أما إذا كانت قيمته صفراً فهذا يشير إلى انعدام العلاقة، ودرجة قرب وبعد الإشارة عن الصفر تفسر القوة الإحصائية كما موضح في الشكل (1) الآتي:

شكل (1) مستوى قوة الارتباط



Source : Lee Joe , (2015) , " The Impact of Environmental Factors In Customer Satisfaction In Industrial Companies " , Journal Of Green Studies , Vol . 41.p 118 .

اعتمدت الباحثين على إيجاد معامل الارتباط بطريقة (Pearson) لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والتي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاتفاقيات السياحية المبرمة وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية)، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مراحل عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبررات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
- 3- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين فوائد عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.
- 4- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية.

وبوضح الجدول (1) علاقة الارتباط بين أبعاد الاتفاقيات السياحية وأبعاد الاتجاهات الحديثة في صناعة العراقية على النحو الآتي:

جدول (1) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة
**القيمة معنوية بدرجة ثقة 99%

التابع المستقل	تدفق رؤوس الاموال Y1	استيعاب وسائل التكنولوجيا الحديثة Y2	تطور وتنوع المنتج السياحي Y3	تطور استراتيجيات المورد البشري Y4	الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة Y
X1 المراحل	**0.716	**0.715	**0.708	**0.718	**0.772
X2 المبررات	**0.709	**0.716	**0.821	**0.709	**0.819
X3 الفوائد	**0.707	**0.708	**0.823	**0.710	**0.760
X4 المتطلبات	**0.813	**0.712	**0.835	**0.716	**0.849
Xالاتفاقيات السياحية	**0.820	**0.814	**0.858	**0.763	**0.838

المصدر : اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS

أ- يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين المتغير المستقل الاتفاقيات السياحية والمتغير المعتمد الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة وأبعادها بمستوى ارتباط قوي إذ بلغت قيمة الارتباط العام ($r=0.838$) عند مستوى ثقة (99 %)، وبلغت قيمة الارتباط الاتفاقيات السياحية مع (المراحل، المبررات، الفوائد، المتطلبات) على التوالي (0.858، 0.814، 0.820، 0.763) فهي معنوية بمستوى ارتباط قوي، وهذا يدل على أن حدوث أي تغير إيجابي في الاتفاقيات السياحية فإنه سيحدث تغييراً إيجابياً في الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة في العراق، وبهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسة الأولى التي نصت على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاتفاقيات السياحية المبرمة وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية).

ب- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين البعد الفرعي المستقل المراحل والمتغير المعتمد الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة بمستوى ارتباط قوي إذ بلغت قيمة الارتباط $r=0.772$ عند مستوى ثقة (99%)، وهذا يدل على أن حدوث أي تغير إيجابي في المراحل من خلال اعتماد الآليات العلمية فيما يتعلق بعنصر إدارة التفاوض وتشكل الفرق التفاوضية الاحترافية والتي تتمتع بالخبرة السياحية فإنه سيحدث تغييراً إيجابياً في تحقيق الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي نصت على (1-1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مراحل عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية).

ج- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين البعد الفرعي المستقل المبررات والمتغير المعتمد الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة بمستوى ارتباط قوي إذ بلغت قيمة الارتباط $r=0.819$ عند مستوى ثقة (99%)، وهذا يدل على أن حدوث أي تغير إيجابي في مبررات الاتفاقيات السياحية كاعتماد آليات الدخول في التكتلات الاقتصادية والسياحية المتسقة مع الاتجاهات العالمية في هذا الشأن فإنه سيحدث تغييراً إيجابياً في الاتجاهات الحديثة لصناعة السياحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي نصت على (1-2) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبررات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية).

د- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بمستوى ارتباط قوي بين البعد الفرعي المستقل الفوائد والمتغير المعتمد الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = 0,760$) عند مستوى ثقة (99%)، وهذا يدل على أن حدوث أي تغير إيجابي في الفوائد كالانفتاح على التفاوض مع الدول السياحية المتطورة باعتبار هامش الفائدة المتحقق أكبر فإنه سيحدث تغييراً إيجابياً في الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على (1-3) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين فوائد عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية).

هـ- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بمستوى ارتباط قوي بين البعد الفرعي المستقل المتطلبات والمتغير المعتمد الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، إذ بلغت قيمة الارتباط ($r = 0.849$) عند مستوى ثقة (99%)، وهذا يدل على أن حدوث أي تغير إيجابي في بعد المتطلبات كاعتماد الآليات الكفيلة بإصلاح الاختلال الاقتصادي في مجمل هيكل الاقتصاد العراقي والسعي إلى اعتماد السياحة كعنصر فاعل في تنويع مصادر الدخل فإنه سيحدث تغييراً إيجابياً في تحقيق الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة في العراق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على (1-4) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متطلبات عقد الاتفاقيات السياحية وبين تطوير الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية) فيما يأتي تقدم الباحثين ملخصاً لاختبار فرضيات علاقة الارتباط بين أبعاد الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية في الجدول (2) على النحو الآتي :

الجدول (2) علاقة الارتباط بين أبعاد الاتفاقيات السياحية والاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة العراقية

القرار		معامل الارتباط	الفرضيات		المتغيرات	
					التابع	المستقل
قبول الفرضية		0.772	الأولى	الفرضيات الفرعية	تدفق رؤوس الاموال	X1المراحل
قبول الفرضية		0.819	الثانية		استيعاب وسائل التكنولوجيا	X2المبررات
قبول الفرضية		0.760	الثالثة		تطور وتنوع المنتج السياحي	X3الفوائد
قبول الفرضية		0.849	الرابعة		تطور استراتيجيات المورد البشري	X4المتطلبات
قبول الفرضية		0.838	الفرضية الرئيسة الاولى		الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة	Xالاتفاقيات السياحية
معنوية عند مستوى ثقة 99%						علاقات الارتباط

المصدر : اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1- يتسم موضوع عقد الاتفاقيات السياحية في العراق بتعدد الجهات وتداخل الصلاحيات بين أكثر من وزارة وهيئة ومؤسسة، وهو بالطبع ناشئ عن تأثير هذه الاتفاقيات على أكثر من صعيد وجانب أمني واقتصادي واجتماعي ودبلوماسي، لأن هذا التداخل يتطلب الكثير من جهود التنسيق والتواصل والتعاون بشكل يضع الأولوية لتطوير القطاع السياحي وعقد اتفاقيات لها من الآثار الإيجابية الكثير.

2- أثرت حالة التذبذب التي مر بها الجهاز التنظيمي المسؤول عن القطاع السياحي، بين هيئة ووزارة ومؤسسة، على شكل ومستوى ومضمون الاتفاقيات السياحية التي عقدت على مدى مراحل زمنية متعاقبة وبالتالي افتقد القطاع إلى اتفاقيات رصينة مع دولة متقدمة سياحياً، واقتصرت معظم الاتفاقيات المبرمة مع دول إقليمية على نشاطات سياحية محددة مثل نشاط السياحة الدينية.

3- يتضح من خلال المعايشة الميدانية للباحثة أن النشاط التفاوضي الخاص بالاتفاقيات السياحية يفتقد لحالة التنسيق والاتساق بين مختلف الجهات، ذلك أن الوفود المفوضية يجب أن يكون لها من الخبرة السياحية ما يساعدها على تحديد المحاور الأهم في كل اتفاقية والشروط الأفضل لصالح الجانب العراقي.

4- يعتبر الاستثمار السياحي الأجنبي والمحلي العنصر الأكثر إسهاماً وحسماً في بناء تجربة سياحية ونهضة حقيقية للقطاع وهو ما شهدته تجارب الكثير من الدول على المستوى الإقليمي وحتى الدولي والتي ظهرت نتائجه من خلال تبوأ تلك الدول مواقع متقدمة في خارطة السياحة العالمية في غضون سنوات معدودة.

ثانياً- التوصيات

1- الضرورة بناء شكل إداري مستقل وواضح ضمن الجهاز الحكومي يكون مسؤولاً عن الاتفاقيات السياحية وتكون من مسؤوليته بناء الخطط واقتراح البرامج والاستراتيجيات الخاصة بعقد الاتفاقيات السياحية، ورفعها إلى الجهات الحكومية المختلفة.

2- العمل على اختيار الوفود المفاوضة وفق معايير مهنية وإدخالهم في دورات تدريبية تسبق العملية التفاوضية يتم من خلالها تزويدهم بالمهارات والمعارف المتعلقة بفهم النشاط السياحي وتفصيله العامة في سبيل خلق فاعلية لفرق التفاوض خلال العملية التفاوضية تؤدي إلى تحقيق الفائدة الأكبر للنشاط السياحي العراقي.

3- العمل على اختيار الدول التي يتم عقد الاتفاقيات معها وفق معايير عملية بما يحقق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأكبر للعراق إذ تم التعاقد مع الدول التي يتسم فيها الفرد بانخفاض مستوى الدخل بالتالي فإن ذلك يؤثر على حجم الإنفاق السياحي لكل سائح يدخل العراق، لذا يتوجب استهداف السائح ذو الدخل المرتفع.

4- يجب العمل على أبرام اتفاقيات تتضمن شروط تحمي المنظمات السياحية العراقية، كما أنها تحمي السائح العراقي المغادر وعدم وضع العراق في الموقف الضعيف في عملية التفاوض عملاً بمبدأ التعامل بالمثل أو الدولة الأولى بالرعاية.

المصادر، References

أولاً، الكتب العربية:

- 1- مشورب، ابراهيم، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2013.
- 2- الجشعبي، خالد جواد، المعاهدات الدولية والسيادة الوطنية، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2014.
- 3- الجابري، خالد نشأت، القانون الدولي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 4- فوزي، عطوي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2004.
- 5- العاني، رعد مجيد، الاستثمار السياحي والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 2019.

ثانياً، الكتب والدوريات الإنكليزية، References

- 1- Abugattas Majluf L, (2001) ,WTO and FTAA Services Trade Negotiations: Challenges for Developing Countries with Special Reference to CARICOM, Caribbean Regional Negotiating Machinery (CRNM) .
- 2- Lee, J.S: Breiter, D: Choi, Y (2019), Quality of a Green Destination as Perceived by Convention Attendees: The Relationship between Greening and Competitiveness. Available online : <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.837.6560&rep=rep1&type=pdf> (accessed on January 2019) .
- 3- Holecek D. , Nikoloff A. and Singh A. , (2011) , Fundamental Considerations for Travel and Tourism : Tax Policy Development in the Caribbean , Michigan State University , The World Travel and Tourism Tax Policy Center .

- 4- Sinclair, M., and A. Tsegaye, (2011), International Tourism and Export Instability, Journal of Development Studies : 487-504.
- 5- Heesup Han et al, (2019), Convention Tourism and Sustainability : Exploring Influencing Factors on Delegate Green Behavior That Reduce Environmental Impacts, Sustainability ,doi : 10.3390 / su11143903 .
- 6- Eric G. E. Zuelow , 2011 , A Transnational Approach to European Tourism History, Oxford Press , London.
- 7- R. Harris, (2002) Festival Special Event Management, 2nd edition, Willey Tourism Series , Australia.
- 8- Cárdenas - García , P. J, Sánchez - Rivero , M, Pulido - Fernández , I. J, (2015), Does Tourism Growth Influence Economic Development? Journal of Travel Research, 54 (2), 206-221 .
- 9- Kim,C.&Lee ,T, (2005) , Exploring Four Dimensional Sources of Destination Competitiveness , International Journal of Tourism Sciences, 5 (1), 105-130 , DOI : 10.1080 / 15980634.2005.11434582 .
- 10- Fauzel, S, Seetana, B.& Sannassee , R. V (2017),Analyzing the Impact of Tourism Foreign Direct Investment on Economic Growth Evidence from a Small Island Developing State ,Tourism Economics,23 (4), 1042-1055. DOI:10.1177 / 1354816616664249 .
- 11- Kim, M.J.Hall,C. M. Kim, Dae - Kwan , (2019),Why do investors participate in tourism incentive crowd funding? The effects of attribution and trust on willingness to fund ,Journal of Travel & Tourism Marketing, 37 (2),141-154. DOI : 10.1080 / 10548408.2020.1722784.
- 12-Nguyen,Q.H,(2021),Impact of Investment in Tourism Infrastructure Development on Attracting International Visitors: A Nonlinear Panel ARDL Approach Using Vietnam's Data. Economies 9 (3),1-19.DOI:10.3390/economies9030131.
- 13- Sinclair , M. Thea , (1998) , Tourism and economic development :A survey . Journal of Development Studies 34, DOI:10.1080/00220389808422535.
- 14- Snyman, J. A, Saayman , M, (2009) , Key Factors Influencing Foreign Direct Investment in the Tourism Industry in South Africa.Tourism Review,64 (3), 49-58.
- 15- Muhammad A. NAWAZ , (2016), Investment and Tourism : Insights from the Literature, International Journal of Economic Perspectives, 2016,Volume 10, Issue 4 .

ثالثاً: الأطاريح والرسائل:

- 1- مريم محمد، الآثار الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية المعاصرة على قطاع السياحة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2015 .
- 2- العبيدي، يسرى عامر، أثر إدارة التفاوض في قيادة مفاوضات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010 .
- 3- الحسيني، وفاء قاسم، الحماية الجزائية للمنشآت السياحية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2019.
- 4- السمان، مازن، الاستثمار السياحي و أثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2019 .

رابعاً: المجلات والصحف الرسمية:

- 1- جريدة الوقائع العراقية العدد رقم 2624 بتاريخ 12 / 5 / 1977.
- 2- جريدة الوقائع العراقية العدد 2786 بتاريخ 28 / 7 / 1980.
- 3- وفاء، عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، مجلة حلوان، العدد الثاني عشر، يوليو، 2005 .
- 4- عيساني، عامر و مولحسان، آيات الله، آثار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على قطاع السياحة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بتنا، العدد 26، 2017.
- 5- عبادي، محمد والزهواني، عبد الرزاق، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2019.